المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد السابع عشر، يناير 2024)

دور المرأة في تعافي الدول بعد الصراعات في أفريقيا

دراسة مقارنة بين تجربتي رواندا والصومال [1]

نهى نديم
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
nohanadeem@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/9/11، وتم قبوله للنشر في 2023/2/23.

ملخص

تسارعت وتيرة الصراعات العنيفة في القارة الأفريقية في العقدين الماضيين، الأمر الذي وَلَّد اهتمامًا خَاصًّا بمرحلة ما بعد الصراع باعتبارها المرحلة الحاسمة التي إما أن تقود الدولة إلى تحقيق السلام المستدام، أو الارتداد إلى حالة الصراع مجددًا، وتعددت المفاهيم النظرية والعملياتية المرتبطة بمرحلة ما بعد الصراع، منها صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وبناء الأمة وغيرها، والتي يسهم تراكم العمليات المرتبطة بها في الوصول إلى حالة "التعافي بعد الصراع Post-Conflict Recovery". ورغم غلبة الطابع الذكوري على مختلف المراحل المرتبطة بتعافي الدول، استطاعت المرأة أن تلعب أدوارًا مختلفة على المستويين الرسمي وغير الرسمي؛ لتعزيز السلام والمصالحة في أفريقيا. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى تحديد طبيعة دور المرأة في التعافي بعد الصراعات، وتعتمد على النظرية النسوية مقترنة بمفهوم الفاعلية "Agency"، والذي يتجاوز فكرة كون النساء ضحايا للصراعات، بل فاعلات أساسيات وشريكات في التنمية، وتتبنى الدراسة المنهج المقارن في دراسة دور المرأة في تجربتي رواندا والصومال وحدود فاعليته.

الكلمات الدالة: التعافي بعد الصراع؛ دور المرأة؛ التجربة الرواندية؛ التجربة الصومالية.

Abstract

The pace of violent conflicts in Africa has accelerated over the past two decades, which has generated special interest in the post-conflict phase as the decisive phase that either leads the country to achieve sustainable peace or relapses into a state of conflict again. Despite the male predominance of the various stages associated with the recovery of states, women have been able to play various roles in promoting peace, reconciliation, and reconstruction in Africa. In this context, the study seeks to determine the role of women in post-conflict recovery, bypassing the notion that women are only victims of conflicts but rather agents of change and partners in development. The study also adopts the comparative approach in studying the role of women in the experiences of recovery in Rwanda and Somalia.

Keywords: *Post-conflict recovery; women's role; post-conflict Rwanda; the Somali experience*.

موضوع الدراسة

تسارعت وتيرة الصراعات العنيفة في القارة الأفريقية في العقدين الماضيين، الأمر الذي وَلَّد اهتمامًا خاصًا بمرحلة ما بعد الصراع باعتبارها المرحلة الحاسمة التي إما أن تقود الدولة إلى تحقيق السلام المستدام، أو الارتداد إلى حالة الصراع مجددًا، وتعددت المفاهيم النظرية والعملياتية المرتبطة بمرحلة ما بعد الصراع، منها صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وبناء الأمة وغيرها، والتي يسهم تراكم العمليات المرتبطة بها في الوصول إلى حالة "التعافي بعد الصراع Post-Conflict Recovery".

وتتعدد الفواعل الداخلية والخارجية، الرسمية وغير الرسمية، التي تضطلع بعملية التعافي، وتمثل النساء أحد الأطراف الأساسية في هذا الصدد. وقبل إضفاء الطابع الرسمي على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 لعام 2000 بشأن المرأة والسلام والأمن [1]، لعبت النساء في أفريقيا بالفعل أدوارًا رئيسية في إعادة الإعمار بعد الصراع؛ بل تمت المصادقة على قرار مجلس الأمن على أساس أدوار ونجاحات المرأة في بناء السلام بعد الصراع، وعلى سبيل المثال، قامت نساء واجير في كينيا في أعقاب الصراع العنيف عام 1991 بتأسيس لجنة واجير للسلام والتنمية (WPDC) كجزء من جهودهن لبناء السلام، ولعبت اللجنة دورًا أساسيًا في إعادة الإعمار في كينيا (Ndegwa, 2001).

وفي ليبيريا، قامت النساء بحملة "العمل الجماعي من أجل السلام MAP" التي دامت ثلاثة أشهر لوقف إطلاق النار، ولعبن دورًا أساسيًا في إتمام محادثات السلام الليبيرية في المنطقة الشرقية من غانا "أكوسومبو"(Alaga, 2010, 5)، ذلك فضلًا عن الأدوار التي لعبتها النساء فيما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من خلال منتدى "هارامبي HWF" (Noma, et al., 2012, 26–28). وفي الاتجاه ذاته، تركز الورقة على دراسة دور المرأة في التعافي بعد الصراع في رواندا والصومال وحدود فاعليته.

[1] قرار مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن هو القرار الأول الذي يعترف بدور المرأة القيادي في تحقيق السلام والأمن الدوليين وإسهاماتها في منع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، كما يحث على ضمان زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية. للاطلاع على القرار: https://www.un.org/ruleoflaw/blog/document/security-council-resolution-1325-2000-on-women-and-peace-and-security/

إشكالية الدراسة

يجادل البعض بأن الطريق ما زال طويلًا أمام تحقيق الوعود والرؤى الواردة في قرار مجلس الأمن 1325 لعام 2000، بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرارات اللاحقة، والتي تهدف إلى تحقيق مشاركة المرأة الكاملة والهادفة والمتساوية مع الرجل في عمليات السلام، ذلك في ظل غلبة الطابع الذكوري على مختلف المراحل المرتبطة بتعافي الدول بعد الصراعات، وفي المقابل، لعبت النساء في أفريقيا بالفعل أدوارًا رئيسية، على المستويين الرسمي وغير الرسمي؛ لتعزيز السلام والمصالحة وإعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، بل تمت المصادقة على قرار مجلس الأمن على أساس أدوار ونجاحات المرأة في إعادة الإعمار وبناء السلام بعد الصراع. وفي هذا السياق، تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: ما طبيعة دور المرأة بعد الصراع في تجربتي رواندا والصومال؟

وتسعى الدراسة للإجابة على هذا التساؤل من خلال عدد من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل في:

1. ما المفاهيم النظرية والعملياتية المرتبطة بمرحلة ما بعد الصراع؟
2. ما محددات دور المرأة في التعافي بعد الصراع في تجربتي رواندا والصومال؟
3. إلى أي مدى ساهم دور المرأة في إنجاح تجربة التعافي؟
4. تحت أي ظروف تزيد فاعلية دور المرأة في بناء السلام بعد الصراع؟
5. ما التحديات التي تقوض دور المرأة فيما بعد الصراعات؟

أهمية الدراسة

تحظى دراسة دور المرأة في تعافي الدول بعد الصراعات في أفريقيا بأهمية نظرية وأخرى عملية، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

الأهمية العلمية/ النظرية: يمكن لهذه الدراسة أن تقدم طرحًا نظريًا يسهم في تحليل إشكاليات تعافي الدول بعد الصراعات، لا سيما دول الجنوب، والتي تعد من الناحية الواقعية المسرح الأساسي للصراعات الداخلية بعد انتهاء الحرب الباردة، حتى أطلق عليها منطقة الصراع "Zone of Conflict" مقابل منطقة السلام "Zone of Peace" ممثلة في الشمال الصناعي المتقدم، وكذا فإن دراسة دور المرأة

في السياق السياسي والاقتصادي والثقافي لدول الجنوب يمكن أن يمثل إضافة في مجال دراسات السلام والنوع الاجتماعي.

الأهمية العملية: ومن الناحية التطبيقية، وبالنظر إلى ارتفاع وتيرة الصراعات العنيفة في القارة الأفريقية (بلغت الصراعات والنزاعات المسلحة في القارة الأفريقية منذ عام 1970 أكثر من ثلاثين نزاعًا) (حسن، 2016)، يمكن أن تقدم الدراسة طرحًا يسهم في تعزيز آليات تعافي الدول لتحقيق سلام أكثر استدامة، فضلًا عن تمكين النساء في هذا الصدد ومنحهن مزيدًا من الفرص كفاعلات أساسيات في تحقيق السلام والتنمية.

الدراسات السابقة

يمكن التمييز بين محورين رئيسيين فيما يتعلق بالدراسات السابقة، **يتناول الأول** أدبيات وتجارب تعافي الدول بعد الصراعات، بينما **يتناول الثاني** تجربتي رواندا والصومال:

أولًا: برز اتجاهان أساسيان في أدبيات وتجارب التعافي في الدول والمجتمعات الخارجة من الصراعات، أحدهما وظيفي ويشمل وظائف بنائية (إعادة بناء وإصلاح المؤسسات، سواء أكانت أمنية، أم اقتصادية، أم سياسية)، ووقائية (تأسيس آليات للإنذار المبكر لمنع دورة العنف مجددًا)، وتأهيلية (إعادة تأهيل أطراف المجتمع ذاته للتواؤم مع الأوضاع الجديدة في مرحلة ما بعد الصراع)، ويركز الاتجاه الأخر على تصحيح الصور الذهنية لمواجهة الروايات المؤججة للصراع، وذلك من خلال إعادة بناء القيم وإصلاح العلاقات المجتمعية وصياغة سردية مجتمعية للسلام والتضامن، ويأخذ ذلك الاتجاه نسقًا تفاعليًا تبادليًا من أعلى إلى أسفل، والعكس، أي لا يقتصر على قادة الصراع الذين قادوا لحظة التحول من الحرب إلى توقيع اتفاق السلام، وإنما يمتد إلى جميع أفراد المجتمع (علي، 2018، 3).

ووفقًا لسلطان بركات وستيفن زيك، شهدت مقاربة التعافي بعد الصراعات العديد من التطورات، النوعية والكمية والمعيارية، ارتبطت بأربعة أبعاد أساسية: أولًا المجالات الأساسية التي تشملها أنشطة التعافي، وثانيًا الفاعلون الأساسيون المنخرطون في أنشطة التعافي، وثالثًا أهداف وغايات أنشطة التعافي والمستفيدين النهائيين منها، ورابعًا العلاقة بين الدولة المستهدفة بهذه الأنشطة والهيئات المانحة (Barakat, Zyck, 2009)، وتم تقسيم مراحل تطور المقاربة وفقًا لتلك الأبعاد إلى ثلاث مراحل أساسية، بدأت المرحلة الأولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية التسعينيات، وارتبطت ببرنامج التعافي الأوروبي أو ما عُرف باسم "خطة مارشال"، فيما ارتبطت

المرحلة الثانية بتحديات ما بعد الحرب الباردة واتساع سياسات التعافي باتجاه تمكين المجتمعات، والثالثة بهجمات 11 سبتمبر 2001 وتصاعد أولوية التعافي الأمني.

وتناول جون براي دخول القطاع الخاص كفاعل جديد في عمليات التعافي عقب انتهاء الصراعات، إذ أصبحت شركات القطاع الخاص، لا سيما الغربية حاضرة بقوة في سياقات تعاف ما بعد الصراعات، وعلى رأس هذه الشركات شركات الأمن الخاصة والشركات العسكرية الخاصة، حيث تعد مجتمعات ما بعد الصراع أرضًا خصبة لعمل شركات القطاع الخاص المحلية، والدولية، ومتعددة الجنسيات العاملة في المجالات التقليدية التي تشملها عملية التعافي، مثل إعادة بناء البنية التحتية وبنية الاتصالات وإمدادات الطاقة والمياه، فضلًا عن شركات الاستشارات الفنية التي تقدم الدعم الفني للمؤسسات الوطنية الناشئة، وإن كان العديد من الدراسات قد أثار علامات استفهام حول أدوار شركات القطاع الخاص في الدول الخارجة من الصراع، خاصة أن أعمالها غالبًا لا تخضع للرقابة في ضوء ضعف أو غياب الهياكل الوطنية المنوط بها رقابة ومتابعة عمل هذه الشركات (Bray, 2005).

وفقًا لكارستن ستان، فإن جهود إعادة الإعمار الحديثة شهدت تطورًا في طبيعة عمليات بناء السلام التي تنفذها الأمم المتحدة مقارنة بالعمليات التي تلت انتهاء الحرب الباردة مباشرة، حيث تراوحت سلطات الأمم المتحدة خلالها ما بين المشاركة في الإدارة (Co-administration) وتولى سلطات حكومية كاملة، فضلًا عن ازدياد الاعتقاد بأن تلك العمليات يجب أن تعزز الديمقراطية، وما يرتبط بها من الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان تحقيقًا للسلام الديمقراطي، ومن ثم أصبحت عمليات التعافي أداة للحفاظ على النظام الدولي القائم، إذ افترضت القوى الكبرى الغربية أن بناء السلام في النظام الدولي يتساوى مع الحفاظ على النظام نفسه، وذلك بالمقارنة مع عمليات الأمم المتحدة التي تمت في فترة الحرب الباردة (Stahn, 2010).

ومع التنامي العالمي لثقافة حقوق الإنسان، ناقش لوس هويز أنشطة جديدة برزت في هذه المرحلة تتعلق بإصلاح العدالة، وتعاون المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، إضافة إلى منظمات حقوقية غير حكومية، لوضع أعراف وممارسات الملاحقة القضائية للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، ونجم عن هذا تأسيس محاكم خاصة في لاهاي (ليوغوسلافيا السابقة)، وأروشا (لرواندا) والمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك الانتشار التدريجي لمبدأ الولاية القضائية العالمية، وأصبح اختيار العدالة الجزائية كاستراتيجية جزءًا من اتفاقيات

السلام التي يتم التوصل إليها بوساطة دولية، كما حدث في سيراليون وبوروندي (Huyse, 2008). وساهمت تلك التطورات في حدوث تحول كمي ونوعي في عمليات بناء السلام التي تنفذها الأمم المتحدة، فمن ناحية، زاد عدد العمليات مقارنة بالفترات السابقة، كما حدث تحول نوعي كان من نتائجه الجمع بين مهام حفظ السلام التقليدية وبناء مجتمعات الدول الخارجة من الصراعات.

وإجمالًا تتفق معظم الأدبيات أن عملية التعافي ارتبطت بظاهرتين أساسيتين وهما ظاهرة "الدولة الفاشلة" و"التدخل الدولي"، فمع تقلص حجم المساعدات والدعم الخارجي المقدم للدول في إطار الصراع بين الشرق والغرب، وبالتزامن مع تفجر حدة الحروب الأهلية وضعف سيطرة الحكومات المركزية، تم النظر إلى هذه الدول بحسبانها دولًا فاشلة، ومن ثم أعطت مسوغات للتدخل الدولي في الصراعات، وجلبت عمليات حفظ السلام أنشطة مثل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة دمج المحاربين القدامى، وغيرها من الأنشطة المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن، لتصبح عملية التعافي أكثر تشعبًا وتعقيدًا مع تعدد الفاعلين والقضايا والأنشطة التي تتم في إطارها.

ثانيًا: يعد كتاب "بعد الإبادة الجماعية: العدالة الانتقالية، إعادة الإعمار بعد الصراع والمصالحة في رواندا وما بعدها"، والذي حرره فيل كلارك وزاكاري كوفمان، من أبرز الكتابات حول التجربة الرواندية؛ وذلك لتضمنه فصولاً كتبها الروانديون أنفسهم، ومن بينهم المدعي العام الرواندي مارتن نجوجا، كما تضمن فصلاً مُهِمًّا كتبه الباحث جان بابتيست كايجامبا عن تجاربه الشخصية في النجاة من الإبادة الجماعية في مواجهة التهديدات المستمرة من الميليشيات التي قادها الهوتو (Clark, Kaufman, 2009)، وفي الاتجاه ذاته، تناول ألكسندر هينتون وآخرون الإبادة الجماعية وثقافات وممارسات العنف في رواندا بما يعكس طبيعة الصراع ومراحل تطوره والأطراف الرئيسية الفاعلة في "الحقيقة والذاكرة والتمثيل" (Hinton, et al., 2009).

بينما ركز ماكس ريتيج على ما اعتبره أكثر مشاريع العدالة الانتقالية طموحًا في العالم، وهو "جاكاكا"، الكلمة المستوحاة من التقاليد الرواندية، والتي تم إطلاقها على النظام القضائي التقليدي في رواندا، وبموجبه تم التعامل مع مئات الآلاف من الأشخاص المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، وتسريع وتيرة المحاكمات واستئناف العيش المُشترك من خلال الاعتراف والمصالحة، كما ناقش الكاتب عددًا من الانتقادات الموجهة لنظام "جاكاكا"، منها التشجيع أحيانًا على الكذب واستغلال النظام للانتقام الشخصي أو قول أنصاف الحقائق، واقترح بهذا الخصوص عددًا من الإصلاحات أهمها: تخفيف

العقوبات لتشجيع قول الحقيقة، وتحديد مدة توجيه الاتهامات للحد من الاتهامات الجديدة، وعدم تجاهل جرائم الجيش الشعبي الرواندي، وذلك لاستعادة الثقة في النظام وتعزيز تجربة العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار في رواندا (Rettig, 2008).

ومن ناحية أخرى، تناولت العديد من الدراسات جذور الصراع في الصومال وتداعياته، وفي هذا الإطار، تناولت إجلال رأفت على نحو معمق أسباب ونتائج الحرب الأهلية على المستويين الداخلي والدولي منذ سقوط سياد بري في 28 يناير 1991، وأشارت إلى "التحزب غير العقلاني" الناتج عن النظام الأبوي الصومالي، والذي يولد بدوره البعد عن الموضوعية، والانسياق وراء المصالح والأحكام الشخصية الضيقة، مما يمثل عائقًا أمام الاندماج الوطني (رأفت، 1993، 23)، كما تناول إبراهيم فرح وعبد الرشيد حسين وجيريمي ليند ديناميات الصراع والحرب في الصومال، والأطراف الفاعلة في الأزمة، ومبادرات السلام والمصالحة، والتحديات التي تواجهها الصومال لإعادة الإعمار وبناء السلام بعد صراع امتد لعقود، وذهبت الدراسة إلى أن الحاجة ليست فقط لإعادة بناء المؤسسات، ولكن لتغيير التصورات الذهنية للصوماليين أنفسهم، أو ما أطلقت الدراسة عليه "عقلية الصراع" (Farah, Hussein, Lind, 2002).

وإجمالًا تكشف أدبيات التعافي عن مجموعة من الإشكاليات والجدالات، بداية بجدلية العلاقة بين بناء الأمة وبناء الدولة، وتوقيت تعافي الدول في أثناء أو بعد الصراع، وما قد يرتبط بأنشطة "التعافي المبكر" من إشكاليات، تتعلق بتحويل المساعدات الإنسانية والإغاثية ومساعدات إعادة الإعمار لتصبح جزءًا من الاقتصاد السياسي للصراع، إضافة إلى دوافع الجهات المانحة وإمكانات تسيس عملية التعافي، وتراتبية وأولوية أنشطة التعافي أو تناقضها مع الأولويات المحلية. ذلك فضلًا عن تركيز الأدبيات المرتبطة بتجربتي رواندا والصومال على ديناميات الصراع وجهود إدارته وتسويته، بينما لم تحظ المراحل التالية لانتهاء الصراع بالقدر ذاته من الاهتمام، مع محدودية تناول دور المرأة أو تناوله باعتبارها ضحية للعنف والصراع وليس كفاعلة أساسية، وهو ما ستحاول الدراسة التي نحن بصددها التركيز عليه.

الإطار النظري والمفاهيمي

يتداخل مفهوم التعافي بعد الصراعات –على نحو ما ذكرنا– مع مفاهيم عدة اقترنت جميعها بمرحلة ما بعد الصراع، ومن هنا تأتي أهمية ضبط وتحديد المفاهيم المتداخلة وبيان طبيعة العلاقة بينهم:

1. **بناء السلام *Peacebuilding***: يعتبر يوهان جالتونج، مؤسس دراسات السلام، أول من استخدم مصطلح "بناء السلام" في مقال له بعنوان "ثلاثة مناهج للسلام: حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام" عام 1976، وفي تعريفه لبناء السلام، ميز جالتونج بين وقف العنف (السلام السلبي) ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال وجود هياكل لتعزيز السلام المستدام ودعم القدرات المحلية لإدارة السلام وحل النزاعات (السلام الإيجابي) (Galtung, 1976, 297–298). لاحقًا، عرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي بناء السلام في تقريره "خطة للسلام" عام 1992، بأنه "إجراء لتحديد ودعم الهياكل التي تعمل على تعزيز السلام لتجنب العودة إلى الصراع"، ويتحقق ذلك من خلال حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام (Ghali, 1992). وقد حددت الأدبيات مراحل معينة في بناء السلام، تبدأ بوقف العنف والأعمال العدائية وتوقيع اتفاق سلام، يليها نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ثم عودة النازحين واللاجئين، وبناء مؤسسات الدولة، وبدء المصالحة والتماسك الوطني والتعافي الاقتصادي.
2. **الدبلوماسية الوقائية *Preventive Diplomacy***: عرفها "بطرس غالي" بأنها العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، كما أوضح أنه يمكن أن يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية بنفسه أو يقوم بتكليف كبار الموظفين أو عن طريق الوكالات والبرامج المتخصصة، أو بواسطة مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة (Ghali, 1992).
3. **صنع السلام *Peacemaking***: هو جهد دبلوماسي يبذل لأجل إنهاء العنف بين الأطراف المتصارعة، ويُعرف صنع السلام بأنه تدخل خارجي في الصراعات العنيفة بالتركيز على المفاوضات والوساطة والتحكيم، وقد يكون صانعو السلام مبعوثين للحكومات أو الدول أو

المنظمات الإقليمية أو الأمم المتحدة، بشكل رسمي أو غير رسمي، بهدف دفع الأطراف المتحاربة إلى التوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية (United Nations, 2000a, 2).

4. **حفظ السلام *Peacekeeping***: هو عملية عسكرية غير قتالية، تقوم بها أطراف خارجية بموافقة كافة القوى المتحاربة، وذلك لمراقبة وتيسير تطبيق اتفاق الهدنة، بما ييسر الوصول إلى اتفاق للسلام (Kaya, 2015, 40)، وقد يتطلب ذلك وضع عنصر ثالث مسلح للفصل بين أطراف الصراع، ويتكون هذا العنصر من قوات عسكرية تمارس ذات طبيعة دفاعية لا يحق لها استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، أو الإشراف على إجراءات الانسحاب العسكري أو بناء مناطق عازلة Buffer Zones بين الأطراف المتصارعة (أبو ليلة، 2018، 10).
5. **فرض السلام *Peace Enforcement***: ينصرف فرض السلام إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، وذلك في حالة فشل قوات حفظ السلام في مهامها في الفصل بين الأطراف المتصارعة، فيحق لهم استخدام القوة العسكرية بعد اتساع التفويض الممنوح لهم لفرض السلم والأمن (ابتسام، 2020، 231).
6. **استقرار ما بعد الصراع *Post-Conflict Stabilization***: وهو إعطاء أولوية لفكرة تحقيق الاستقرار في الدول الخارجة من الصراعات، أي أنه يركز على استعادة الأمن دون أن يتسع ليشمل المجالات المدنية سواء السياسية أو الاقتصادية (خفاجة، 2018، 5-6).
7. **إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع *Reconstruction and Development Post-Conflict***: مجموعة معقدة من العمليات والبرامج متعددة الأبعاد والتي تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية في الدول الخارجة من الصراع (خفاجة، 2017، 2)، إلا أنه ظل يعكس الاهتمام بالأنشطة ذات الطبيعة التنموية على حساب الأنشطة ذات الصبغة السياسية أو الأمنية، كما ظل وثيق الصلة بإعادة بناء البنى التحتية المادية في العديد من الحالات، والعودة إلى الحالة الأولى أو الأوضاع السابقة التي كانت سائدة ما قبل الصراع.
8. **العدالة الانتقالية *Transitional Justice***: مجموعة التدابير والإجراءات السياسية والقانونية والإدارية والقضائية، التي يُطلقها مجتمع معين بصدد الانتقال من حالة الصراع إلى حالة السلم، وذلك بهدف معالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان، وتتضمن هذه التدابير: ملاحقات قضائية،

ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات (Lambourne, 2009, 28–29).

9. **المصالحة الوطنية *National Reconciliation***: مشروع مجتمعي طويل الأمد، يسعى إلى تحقيق توافق وطني بين الأطراف المختلفة في المجتمع حول ضرورة السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي بما تنطوي عليه من مظالم وانتهاكات جسيمة، والسعي نحو انتهاج أساليب سلمية في معالجة الملفات والقضايا الخلافية (Lerche, 2000, 2–3).

10. **بناء الأمة *Nation Building***: يستهدف بناء الأمة وجود هوية مشتركة ووعيًا وطنيًا، حيث يعتبر نتاج إحساس عام بالوحدة الوطنية، والهوية الجماعية المشتركة، كما يهدف إلى تجنب الخلاف والصدام على أسس عرقية، وبالتالي يميل إلى التركيز على المواطنين أنفسهم في بناء الدولة. وتتضمن مؤشرات بناء الأمة الناجحة ما يلي: أولًا وجود مصادر ورموز ثقافية مشتركة، وبشكل أساسي لغة ذات مكانة سياسية واجتماعية بما يكفي لجعلها مقبولة كشكل من أشكال التواصل الرئيسي داخل الدولة، وثانيًا الولاء لنفس الإقليم الجغرافي للدولة عوضًا عن الهويات الأولية، وثالثًا القضاء على مظاهر الهيمنة العرقية على المؤسسات السياسية داخل الدولة (حسن، 2020، 40–43).

وتأسيسًا على ذلك، يمثل التعافي إطارًا أكثر شمولًا، تتداخل الكثير من الاعتبارات في تحديد طبيعته وتتعدد اتجاهات تعريفه، ويستهدف العديد من القطاعات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية)، فضلًا عما تتضمنه تلك القطاعات من قضايا وإجراءات متنوعة، وبالنظر إلى الأهداف والغايات التي يسعى إلى تحقيقها، يمكن تعريف التعافي بأنه "العملية التي يتم بمقتضاها خلق بيئة سلمية تحول دون تجدد اندلاع الصراع" (Maier, 2010, 32–33)، وهو ما يشمل كذلك "مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى إعادة إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئة ما بعد الصراع" (خفاجة، 2018، 5)، وتتحدد درجة تعافي مجتمع ما بمدى قدرته على معالجة القضايا الخلافية من خلال قنوات سلمية بدلًا من اللجوء إلى العنف، ومدى تحقق العدالة والديمقراطية والأمن، وبمعالجة جوانب الضعف والانكشاف التي سادت قبل الصراع وكانت سببًا أصيلًا في اندلاعه.

وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين التعافي المبكر والتعافي المستدام والمبادئ الحاكمة لكل منهما:

أ. **التعافي المبكر *Early Recovery*:**

تسعى عمليات التعافي المبكر إلى سد الفجوات الاستراتيجية والتمويلية والتنسيقية بين أعمال الإغاثة والتنمية، بدلاً من التعامل مع الإغاثة والتنمية كعمليات منفصلة تحدث بالتتابع، حيث يتطلب التعافي المبكر دمج أعمال التنمية في جهود الإغاثة التي تبدأ مباشرة في أعقاب الصراعات (وفي بعض الحالات تبدأ قبل اكتمال عملية السلام) (Maier, 2010, 26). وتعرف مجموعة عمل التعافي المبكر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والتعافي (CWGER)، التعافي المبكر على أنه "عملية متعددة الأبعاد للتعافي تبدأ بالعمل الإنساني وتسترشد بمبادئ التنمية التي تسعى إلى البناء على البرامج الإنسانية بهدف تحقيق التنمية المستدامة"، وتهدف عمليات التعافي المبكر إلى التأكيد على الملكية الوطنية والمرونة والاستدامة للتعافي بعد الأزمات، وهو يشمل استعادة الخدمات الأساسية وسبل العيش والمأوى والحوكمة والأمن وسيادة القانون ومراعاة الأبعاد الاجتماعية، بما في ذلك عمليات إعادة التوطين والدمج (UNDP, 2008).

وثمة عدد من المبادئ التي يقوم عليها التعافي المبكر (Bailey, Pavanello, 2009; Bailey, et al., 2009)، نذكر منها:

1. **ضمان الملكية الوطنية** لعملية التعافي المبكر من خلال مشاركة السلطات الوطنية والمحلية في تخطيط وتنفيذ ومراقبة إجراءات التعافي.
2. **التقييم المبكر للاحتياجات والقدرات؛** لضمان الاعتماد على الآليات والقدرات القائمة وعدم إنشاء أنظمة موازية، فضلًا عن تعزيز الممارسات التشاركية وبناء القدرات لتمكين المجتمعات المحلية، وإرساء أسس المشاركة المستدامة والهادفة في جميع مراحل الاستجابة.
3. **تعزيز العدالة وتنمية القدرات المحلية ومنع التمييز؛** بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو اللغة أو الدين أو التوجه السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو غيره، ينبغي أن تعالج برامج التعافي المبكر الأنماط المختلفة للتمييز وعدم المساواة والإقصاء التي تنجم عن/تساهم في الصراع العنيف.
4. **إنشاء تحالفات استراتيجية بين المجتمع والسلطة المحلية؛** لضمان مشاركة وإدماج الفئات المهمشة في جميع مراحل عملية التعافي، وتعزيز المساواة بين الجنسين على أساس فهم شامل للاحتياجات والقدرات المختلفة للنساء والرجال في المجتمع.

5. **المسئولية المشتركة بين الدول الخارجة من الصراع ومجتمع المانحين**؛ بما يعني ضرورة فهم المانحون لآليات وأولويات التعافي المحلية القائمة والبناء عليها، فالمساعدات الخارجية غير المحايدة تكون حافزًا لاستمرار للصراع، لذا يجب إرساء التدخلات من خلال الفهم الشامل للسياق المحلي مع إدراج تدابير الحد من المخاطر ومنع الصراع.

ب. التعافي المستدام *Sustainable Recovery*:

يعتبر عملية معقدة متعددة الأبعاد وطويلة الأجل للتعامل مع الأسباب الهيكلية العميقة الجذور للصراع، أي للتعامل مع القضايا الرئيسية التي تؤثر في كل من المجتمع والدولة، ويرتكز التعافي المستدام على إنشاء مؤسسات تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلًا عن تحقيق الأمن وإنفاذ القانون وإصلاح النظام القضائي، وكذلك القضايا الإنسانية المرتبطة بالمصالحة وتحسين نمط العلاقات بين أطراف الصراع، بما يعني أن التعافي بعد الصراع يتضمن في جزء منه ما يسمى في الأدبيات النظرية بتحول الصراع Conflict Transformation (Mitchell, 2005)؛ وهو اقتراب يعكس فهمًا أفضل لطبيعة الصراع حيث يفترض أن الصراع بمجرد حدوثه يؤدي إلى تغيير في الظروف والعناصر البشرية المرتبطة به، ويحول تصوراتها حول نفسها وحول الآخر، بما يعني أن التعافي منه يتطلب عملية تغيير إيجابي اجتماعي وسياسي تقوم على ترك الماضي والبدء في عملية يتعاون فيها جميع الأطراف للتعامل مع الأسباب الجذرية للصراع (Väyrynen, 1991, 2-5). وجاء الاستقرار النسبي في الأدبيات المختلفة على جملة من المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها التعافي المستدام، نذكر منها:

1. **حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة:** يرتكز التعافي المستدام على تأسيس علاقة تعايشية بين الفواعل المختلفة داخل المجتمع بما يمنع العودة إلى الصراع مجددًا، وذلك من خلال تأسيس مضامين جديدة ترتكز على قيم العدالة وحقوق الإنسان واحترام الآخر بما يشمله ذلك من لجان للعفو والمصالحة، ومعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع الإفلات من العقاب، وإعادة الحقوق الدستورية والقانونية للمتضررين، جنبًا إلى جنب مع العمل على إصلاح منظومة العدالة وضمان استقلالية القضاء.
2. **الحوكمة السياسية وسيادة القانون:** وذلك من خلال وضع إطار حكم ديمقراطي دستوري يضمن تمثيل المواطنين، والرقابة على السلطة التنفيذية، والتوازن بين السلطات، والمحاسبة والتضمين

والمشاركة في صنع القرار، وإصلاح المسارات على نحو دستوري، والتوزيع العادل للسلطة والثروة، وتعزيز دور المجتمع المدني ومكافحة الفساد.

3. **المساواة وتمكين النساء:** ويتضمن ذلك تطوير استراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان تمثيل المرأة في مختلف مراحل التعافي وعمليات السلام، وتجريم كافة أشكال التمييز من خلال تطبيق قوانين وتشريعات جديدة عادلة وصارمة من أجل تحقيق السلام المستدام.
4. **تحول اقتصاد الحرب:** يرتكز التعافي المستدام على إرساء الأسس الاقتصادية اللازمة لإعادة الإعمار والتنمية بما يتطلبه ذلك من معالجة الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على إدارة العنف أو إطالة أمده، وتطبيق القواعد التنظيمية الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي وتحقق وحدة الأسواق الوطنية، والتحول من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى إنتاج القيمة واستغلال الموارد، فضلًا عن وجود العملية السياسية والفعالية المؤسساتية التي تتيح إعادة توزيع الخسائر والأرباح لتحقيق تعافي اقتصادي مستدام ومتوازن وطويل الأمد (Studdard, 2004).
5. **بناء القدرات من أجل الاستدامة:** حيث يرتكز التعافي المستدام على بناء وتعزيز القدرات المحلية والوطنية، المؤسسية والخدمية، سواء أكانت أمنية أم اقتصادية أم اجتماعية، بما يجعل الدولة قادرة على أداء وظائفها دون الحاجة إلى شركاء خارجيين.

وتسعى الدراسة للاستفادة من هذه المفاهيم في إطار توظيف **المنهج المقارن** لتحليل طبيعة دور المرأة في التعافي وحدود فاعليته في تجربتي رواندا والصومال، وذلك من خلال ثلاثة محاور:

1. تحليل ديناميات وآثار الصراع وطبيعة دور المرأة في تجربتي الدراسة.
2. محددات الدور في حالتي الدراسة، والتي تعتمد الورقة في تحديدها على بعض الأبعاد الأساسية كما جاءت في مفهوم الفاعلية "Agency"، وظهرت في التعريفات التنموعة التي طرحها ستيفن هيتلين وجلين إلدر، وأميربابر ومتش، وكذلك لورا شيبرد وآخرون (Hitlin, Elder, 2007; Emirbayer, Mische, 1998; Shepherd, 2016)، وفي مقدمتها مشاركة الفاعل في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الهياكل والقنوات الرسمية وغير الرسمية وارتباط فاعليته بالسلطة والقوة، فضلًا عن إدراك الفرد ذاته لفاعليته وتأثيره.

3. معايير النجاح أو الإخفاق في كل تجربة، والتحديات والفرص المرتبطة بإدماج المرأة في عمليات السلام.

ووفقًا لتلك الأبعاد، تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين تلحقهما نتائج الدراسة وما توصل إليه تحليل دور المرأة في تجارب التعافي في حالتي رواندا والصومال.

المبحث الأول: التجربة الرواندية

أولًا: ديناميات وآثار الصراع في رواندا

ينقسم السكان في رواندا إلى ثلاث مجموعات عرقية: الهوتو "Hutu" ويشكلون نحو 84% من السكان، والتوتسي "Tutsi" ويشكلون نحو 14%، والتوا "Twa " وتقل نسبتهم عن 1% (Central Intelligence Agency, 2021)، واختلفت الأدبيات حول الأصول البعيدة للصراع، وثمة تفسيران رئيسيان:

التفسير الأول يركز على الأصول الجغرافية والاختلاف العرقي للمجموعات المكونة للمجتمع الرواندي، حيث يعتبر التوا السكان الأصليين للمنطقة، ثم جاءت قبائل الهوتو التي عرفت بالحياة الزراعية بالإضافة إلى الصيد، وتعود سلالتهم إلى زنوج البانتو، واتسمت التنظيمات الاجتماعية التي أقاموها بعدم المركزية رغم خضوعهم لسلطة الموامي من التوتسي (الملك باللغة الرواندية)، ونزح التوتسي في القرن السادس عشر من منطقة القرن الأفريقي إلى تلك المنطقة، وتميزوا على عكس الهوتو بأنهم يمتلكون تقاليد حربية صارمة بالإضافة إلى قوة التنظيمات والمؤسسات المركزية لديهم، وسرعان ما سيطروا رغم كونهم أقلية على أغلبية من شعوب الهوتو، وفرضوا عليهم نظامًا اقطاعيًا متسلطًا، وتمكنوا من إخضاع الهوتو اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال ما كان يعرف بعلاقة "الأبوهالي" وهي علاقة بين تابع ومتبوع (Ingelaere, 2008, 25–28). وقد تبنى التفسير الأول وروج له النظام السابق (نظام الهوتو) خصوصًا خلال الإبادة الجماعية عام 1994.

أما التفسير الثاني، والذي يدعمه النظام الحالي في رواندا، فيركز على وحدة شعب رواندا والمواطنة الرواندية التي تستند إلى القاسم المشترك وهو (أبانيارواندا Abanyarwanda)؛ لم يكن الهوتو والتوتسي في الأصل أعراق مختلفة بل طبقتين اجتماعيتين اقتصاديتين، كانت "توتسي" تطلق على الأثرياء، أما الأسر الفقيرة والتي لا تمتلك أرضًا أو ماشية فكان يشار إليها بـ "الهوتو"، وكان هناك مرونة حركية بين الطبقات؛ فإذا امتلك أحد من الهوتو بعض رؤوس الماشية يفقد انتماءه للهوتو

ويصبح توتسيًا، والعكس بالنسبة للتوتسي، إذا فقد الماشية يصبح من الهوتو ويجبر على فلاحة الأرض (Mutisi, 2014, 120–123)، وفي مؤتمر عقدته جامعة نيجيريا وُجد أنه لا يوجد اختلاف بين الهوتو والتوتسي سواء عرقيًا أو عنصريًا، وكلاهما ظهر معًا في كيانات سياسية أدي تطورها في النهاية إلى إقامة الدولة (جمال الدين، 2020، 157–159)، ثم جاء الاستعمار ليخلق مجموعات عرقية في مجتمع منسجم تمامًا تسوده فقط انقسامات اجتماعية – اقتصادية.

ورغم الاختلاف حول تاريخ رواندا فيما قبل الاستعمار والتفسيرات المرتبطة بأصول الصراع، فقد اتفقت الأدبيات حول الأثر الذي خلفه الاستعمار في تعميق الانقسام العرقي بين الهوتو والتوتسي؛ حيث منحت بلجيكا التوتسي السلطة والهيمنة وساهمت في تكريس قوتهم ونفوذهم سواء كرؤساء للأقاليم أو كملاك للأراضي، واستخدم البلجيكيون الحكام التوتسي لتنفيذ سياساتهم الاستعمارية وأصبحت الهوية العرقية جزءًا من التركيبة المؤسساتية، من خلال إصدار بطاقة الهوية العرقية التي توضح العرق الذي ينتمي إليه حاملها، وتأزمت الأوضاع بين الهوتو والتوتسي حتى وصلت إلى ذروتها في 6 أبريل 1994، وأُسقطت طائرة الرئيس الرواندي جوفينال هابياريمانا "وهو من الهوتو"، وبعد 45 دقيقة فقط من سقوط الطائرة بدأت الإبادة الجماعية التي راح ضحيتها أكثر من 800 ألف شخص خلال المائة يوم الأولى، معظمهم من التوتسي والهوتو المعتدلين، وانتهت أحداث الإبادة الجماعية في 13 يونيو 1994، وتم تشكيل حكومة مؤقتة جديدة في كيجالي طبقًا لاتفاقية آروشا للسلام، وتعيين رئيس جمهورية من الهوتو وهو باستير بيزيمونجو، وانتهت أبشع حروب تاريخ أفريقيا الحديث، والتي راح ضحيتها حوالي مليون نسمة بالإضافة إلى تشريد عدد مماثل على الأقل (Ingelaere, 2008, 29–31).

ثانيًا: المرأة والتعافي بعد الصراع في رواندا

خلفت الإبادة الجماعية خسائر بشرية ومادية جسيمة، ووقعت آلاف النساء ضحايا للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وتشير التقديرات إلى أنه خلال الإبادة الجماعية تعرضت ما بين 250 ألف إلى 500 ألف امرأة للاغتصاب (Hudson, 2009, 302)، كما أكدت لجان التحقيق في أعمال الإبادة تعرُض الناجيات من التوتسي للاغتصاب من قبل عسكريين فرنسيين، واعتبر رئيس لجنة التحقيق البرلمانية الفرنسية في أحداث الإبادة أن ما حدث في رواندا كان انحرافًا في عمل مؤسسات الأمم المتحدة (عبد الفتاح، 2018، 119–120)، وتبين لاحقًا أن 66% من ضحايا

الاغتصاب مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، ليرتفع عدد المصابين من 1% قبل الصراع "1994" إلى 11% بعد الصراع "1997" (Hudson, 2009, 303).

ومن ناحية أخرى، كانت النسبة الأكبر من الضحايا والنازحين واللاجئين الفارين من الصراع أو الذين سُجنوا بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية من الرجال، لذلك لعبت الناجيات أدوارًا متعددة أثناء وبعد الإبادة الجماعية، على المستويين الرسمي وغير الرسمي، حيث شاركت المرأة الرواندية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة التوطين والبناء، وتحقيق العدالة والمصالحة، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

1. التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أصبحت النساء الروانديات معيلات للأسر، كما أصبحن محركًا رئيسيًا للنمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في رواندا، وفي عام 2000، كان 57% من السكان العاملين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 إلى 44 عامًا من الإناث، وكانت النساء ينتجن ما يصل إلى 70% من الناتج الزراعي الوطني، وبحلول عام 2003، ارتفع عدد الأسر التي تعولها نساء إلى 35%، وفي العام نفسه، كان 64% من القوى العاملة في الإنتاج الأساسي من الإناث (Hudson, 2009, 306). واتجهت النساء لشغل وظائف لم تكن تشارك فيها بكثافة قبل الإبادة؛ كالعمل في البنوك والمصانع والنقل، وعملت العديد من النساء في إطار برنامج الغذاء مقابل العمل " Food-for-Work Program" لتعزيز الأمن الغذائي والوقاية من سوء التغذية (Mutamba, Izabiliza, 2005).

كما أسست مجموعة من النساء منظمة Pro-Femmes Twese Hamwe (كلنا معًا)، التي لعبت دورًا محوريًا في إعادة الإعمار في رواندا ومهدت الطريق للتنمية المجتمعية المستدامة بعد الإبادة الجماعية، وضمت 32 منظمة نسائية، وحصل عملهم المرتبط بحملة العمل من أجل السلام "Action Campaign for Peace " على جائزة اليونسكو لتعزيز التسامح واللاعنف " Madanjeet Singh Prize" عام 1996 (Hudson, 2009, 307).

2. إعادة التوطين والبناء

ساهمت النساء بشكل كبير في مختلف مراحل إعادة التوطين، بدءًا من المشاركة في البرنامج الوطني لإعادة التوطين "Imidugudu "، الذي قدمن فيه العمالة لأغراض البناء، والنقل وجلب المياه، كما ساهمن بشكل كبير في إعادة اللاجئين والمشردين، وبناء منازل للمقاتلين السابقين،

ومعالجة مشكلة الأيتام التي تفاقمت في أعقاب الإبادة الجماعية، وتشير التقديرات إلى أنه ما بين 400 ألف و500 ألف طفل تمت رعايتهم أو تبنيهم من قبل الأسر التي تعولها النساء (Issifu, 2015, 69–70)، ذلك فضلًا عن الدور الذي لعبته المرأة الرواندية في وقف العنف ونزع سلاح السكان المدنيين، من خلال مبادرات قمن بها لإقناع عائلاتهن بالنأي بأنفسهم عن التمرد والعودة بسلام إلى الوطن.

3. العدالة الانتقالية والمصالحة

عملت النساء كقاضيات في محاكم جاكاكا (النظام القضائي التقليدي في رواندا)، والذي يعتبر إحدى أكثر استراتيجيات المصالحة والعدالة الانتقالية فعالية في العالم، تم بموجبه التعامل مع مئات الآلاف من الأشخاص المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، وتسريع وتيرة المحاكمات وتحقيق التسامح بين الناس واستئناف العيش المُشترك، وذلك من خلال الاعتراف والمصالحة، وكانت قبل الإبادة الجماعية شأنًا ذكوريًا مخصصًا لـ "الحكماء من كبار السن". وفي نوفمبر 2005، وصل عدد القاضيات في محاكم جاكاكا إلى 26.752 قاضية، والجدير بالذكر أنه في المناطق التي عملت فيها النساء كقاضيات في محاكم جاكاكا المحلية، كان أداؤهن أفضل وفقًا لبعض التقديرات (Ingelaere, 2008, 48–49).

4. المشاركة السياسية

اعتبرت الحكومة الرواندية أن الوعي بالنوع الاجتماعي والحساسية الثقافية " Cultural sensitivity" أحد أهم آليات التعافي بعد الصراع، لذا تبنت الحكومة برنامج "التعايش Co–existence" الذي عملت من خلاله على إدماج مختلف الأنواع والأعراق في عملية التعافي، كما أنشأت وزارة النوع الاجتماعي وتعزيز الأسرة (MIGEPROFE) المكلفة بضمان التنسيق الاستراتيجي لتنفيذ سياسات تراعي النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات الدينية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص (Ministry of Gender and Family Promotion, 2022)، وفي أعقاب الإبادة الجماعية، صرح المسئولون الروانديون أنهم يعتبرون مشاركة المرأة في بناء السلام والحكم أمرًا حاسمًا لتحقيق الديمقراطية والسلام المستدام على المدى الطويل، وفي عام 2003، حققت رواندا أعلى تمثيل للمرأة في البرلمان في العالم، حيث حصلت النساء على نصف مقاعد البرلمان تقريبًا (بنسبة 48,8%)، وتولت النساء كذلك ما يقرب من

ثلث المناصب الوزارية (9 مناصب وزارية من أصل 28 منصبًا) (Hudson, 2009, 304)، وفي عام 2013 حققت رواندا رقمًا قياسيًا عالميًا بحصول النساء على 64% من مقاعد البرلمان (UN Women, 2018).

كما كانت أول أمينة تنفيذية للجنة الوحدة الوطنية والمصالحة التي أُنشئت في مارس 1999 هي الويسيا إينيومبا–سياسية رواندية وكانت وزيرة للنوع الاجتماعي وتعزيز الأسرة–، ووفقًا للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، اقتربت رواندا من تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء في السياسة الوطنية لتحل محل السويد التي احتلت تلك المكانة لفترة طويلة. وتعتبر رواندا حاليًا هي الدولة الأولى في العالم ذات الأغلبية النسائية في البرلمان، بنسبة 61,3% في مجلس النواب و36% في مجلس الشيوخ (Parliament of the Republic of Rwanda, 2022).

شكل رقم (1): نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب الرواندي (2018–2023)

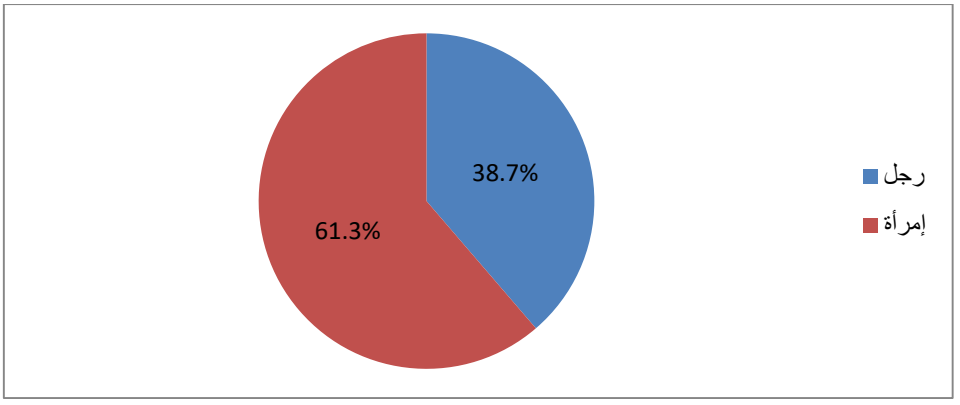

Source: Parliament of the Republic of Rwanda (2022), Women Representation, available at: https://www.parliament.gov.rw/women-representation (Accessed on August, 2022).

وُصف المجتمع الرواندي "بالأنثوي"؛ حين بلغت نسبة النساء 70% في أعقاب الإبادة الجماعية، ولعبت النساء أدوارًا متعددة في بناء السلام وتحقيق التنمية، وحققت رواندا تقدمًا ملحوظًا بلغ 8% من معدل النمو الاقتصادي منذ عام 2001، كما أنها أيضًا واحدة من الدول الأفريقية القليلة التي استطاعت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بخفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف منذ عام 2015 (حسن، 2020، 259)، ولديها أعلى نسبة تمثيل للمرأة في البرلمان بأكثر من 61%، كما تم تخصيص 30% على الأقل من المناصب الرسمية للنساء في جميع هيئات الدولة وعلى جميع المستويات لضمان مشاركتهن الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية.

المبحث الثاني: التجربة الصومالية

أولًا: ديناميات وآثار الصراع في الصومال

رغم أن الصومال يتمتع بوحدة عرقية ودينية ولغوية شبه كاملة، يعاني الشعب انقسامات قبلية وعشائرية حادة، حيث يتوزع الصوماليون بين ثلاث قبائل رئيسية هي: الدارود والساب والإيرير، ويتفرع عن كل منهم العديد من القبائل التي تنقسم بدورها إلى عشائر، نذكر منها: قبائل الماريحان والأوجادين والماجرتين التي تتفرع عن الدارود ويتركزون في الغرب والجنوب حتى إقليم النفد، وقبائل الرهانوين التي تتفرع عن الساب وتعود أهميتها إلى وجودها في المنطقة الخصبة الواقعة بين نهري شبيلي وجوبا، ويتفرع عن الإيرير قبائل الهاوية التي تعيش في جنوب الصومال وحول العاصمة مقديشيو وحول نهر شبيلي وفي النفد، وتتفرع بدورها إلى الهيداب وحوادلي، بالإضافة إلى قبائل إسحاق في شمال الصومال والتي يعيش أفرادها كذلك في جيبوتي وإثيوبيا، وقبائل الدير في الشمال الغربي للبلاد وفي شرق إثيوبيا وفي جيبوتي (Luling, 1971, 21–22).

استقلت الأراضي الصومالية عام 1960، حيث خضع الجزء الأكبر من الصومال للحكم الإيطالي بينما بسط البريطانيون السيطرة على الجزء الشمالي الغربي، واندمجتا لتشكلا ما يعرف بـ "جمهورية الصومال المتحدة"، واستمرت الصراعات القبلية والخلافات بين العشائر الصومالية منذ اللحظات الأولى للوحدة، والتي تبلورت بالفعل في الأحزاب الصومالية التي تشكلت منذ عام 1943، باستثناءات محدودة، منها حزب وحدة الشباب الصومالي الذي تأسس في الجنوب وانتشرت فروعه في باقي مدن الصومال، وعمل بمفهوم قومي في تكوينه وأهدافه، وكان هدفه الأساسي الاستقلال عن الاستعمار ووحدة الصومال، ووصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات المحلية ثم التشريعية، وظل يحكم حتى ألغى الرئيس الصومالي "سياد بري" الأحزاب السياسية عند توليه السلطة بعد انقلاب عسكري قاده عام 1969 (رأفت، 1993، 22–23).

وامتدت هذه الطبيعة القبلية في تكوين الجبهات المعارضة لحكم سياد بري، حيث تكونت الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال (Somali Democratic salvation Front) عام 1978 من قبائل الدارود، وكانت أول حركة تتخذ من أديس أبابا مركزًا لها، والحركة القومية الصومالية (Somali National Movement) التي تكونت بالأساس من قبائل إسحاق في الشمال عام 1980، ومنحتهم إثيوبيا قاعدة للتدريب والانطلاق من أراضيها، والحركة الوطنية الصومالية (Somali

Patriotic Movement) من قبيلتي الأوجادين والماجرتين التي تشكلت عام 1989 وكان معظم قادتها من الجهاز الإداري للدولة ومن الجيش الصومالي، والمؤتمر الصومالي الموحد (United Somali Congress) من قبائل الهاوية عام 1989، وكون قوة عسكرية من بين المنشقين عن الجيش الصومالي ودربت في إثيوبيا، ودخلت قواته فيما بعد الأراضي الصومالية بقيادة الجنرال "محمد فرح عيديد" وبدأت عملياتها العسكرية (الصائغ، 2009، 36-37).

ذلك إضافة إلى الاتحاد الإسلامي الصومالي (Somali Islamic Union) الذي ظل يعمل بشكل سري حتى عام 1990، وتتمركز قواته في مدينة" لاسي قرى" في إقليمي سول وسانج في الشمال الشرقي، وفي إقليم غدو جنوبي غرب الصومال، ويستثنى الاتحاد الإسلامي من صفة القبلية حيث يهدف إلى "إقامة حكومة إسلامية عادلة" في كل الصومال، ويمثل الاتحاد اندماجًا بين وحدة الشباب الإسلامي التي كان يرأسها الشيخ على ورسمه والجماعة الإسلامية التي كانت تتركز في الجنوب ويرأسها الشيخ محمود عيسى (رأفت، 1993، 22-23).

ومع تعدد الجبهات المعارضة، العسكرية والمدنية، التي جاءت ترسيخًا للطابع القبلي الممتد للبنية الاجتماعية الصومالية، سقط حكم سياد بري عام 1991، وتحولت تلك الجبهات من معارضة الديكتاتورية إلى التنافس القبلي على السلطة، وأعلنت الحركة القومية الصومالية بالشمال انفصالها بصفة أحادية الجانب عن دولة الصومال تحت اسم جمهورية أرض الصومال (Republic of Somaliland) في مايو 1991، كما أعلنت الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال الحكم الذاتي في شمال شرق البلاد واتخذت من مدينة "بوصاصو" عاصمة للإقليم، وقد تولى السلطة في هذه المرحلة المؤتمر الصومالي الموحد الذي سرعان ما انقسم إلى جناحين؛ أحدهما تابع لـ "علي مهدي" والآخر تابع للجنرال "محمد فرح عيديد"، وتصاعدت حدة الصراع حتى وصلت إلى حرب أهلية دامية أودت بحياة أكثر من 300 ألف صومالي (Michaelson, 1993, 53-54).

ثانيًا: المرأة والتعافي بعد الصراع في الصومال

لعبت المرأة الصومالية أدوارًا متعددة في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز المصالحة في البلاد، وذلك من خلال عدد من المنظمات غير الحكومية على رأسها: منظمة إنقاذ النساء والأطفال الصوماليين "SSWC" والتي تأسست عام 1992 على يد الناشطة النسوية "آشا حاجي" وتعتبر من أوائل الحركات النسائية العابرة للعشائر، وأنقذت العديد من النساء والأطفال من أيدي المليشيات،

واعتبرت أن النضال من أجل السلام مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنضال من أجل حقوق المرأة (Ingiriis, Hoehne, 2013, 323)، وكذلك شبكة النساء الرائدات من أجل السلام والحياة "HINNA"، التي تم تشكيلها عام 2003 من مجموعة من المقاتلات السابقات اللاتي لعبن دورًا مهمًا في نزع سلاح الميليشيات ووقف العنف (Jama, 2010, 64).

وفي ميركا [1]، تأسست منظمة تنمية المرأة " WDO" في ذروة الحرب الأهلية، وشاركت في نزع سلاح الميليشيات المحلية، وقدمت أشكالًا مختلفة من الدعم للنازحين والمشردين، كما تأسس التحالف من أجل المنظمات النسائية الشعبية "COGWO" في مقديشيو عام 1996، وعمل كمنصة لبناء السلام وتوحيد أصوات النساء وجهودهن، وفي أرض الصومال، لم تكن مؤتمرات بناء السلام في بوراما وسناج (1993) وهرجيسا (1996) لتُعقد لولا الضغط الجماعي للنساء اللواتي يضغطن على عشائرهن للتدخل لإنهاء النزاعات (Jama, 2010, 63).

كما تأسست نجاد " NAGAAD" خلال مؤتمرات المصالحة في التسعينيات، كمظلة للعديد من المنظمات النسائية وهدفها العمل على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء، وعملت على الربط بين النساء الصوماليات في أنحاء العالم ونظيراتهن داخل الصومال؛ لتوفير منظور نسائي في بناء السلام، ذلك فضلًا عن الأدوار غير التقليدية التي استكشفتها النساء بشكل فردي وجماعي؛ حيث خاطبن صانعي القرار الذكور من عشائرهن لوقف العنف وعملن كمبعوثات بين الفصائل المتحاربة، إضافةً إلى تحملهن وطأة الحرب الصومالية وإعالة أسرهن (Ingiriis, Hoehne, 2013, 323–325).

ولكن كلما ازدادت جهود ومبادرات النساء، كلما دخلن في مواجهة مع رجال العشائر والقبائل الذين لا يقبلون أن تمثل عشائرهم امرأة، وفي ذلك رصدت الأدبيات مقولة شائعة في الصومال؛ أنه بينما تستطيع النساء بناء السلام، لا يستطيع تحقيقه إلا الرجال (Jama, 2010, 62)، فواجهت النساء تحديات معقدة من أجل بناء السلام يمكن تفصيلها على النحو التالي:

1. النظام الأبوي

لطالما استبعدت الثقافة والتقاليد الصومالية النساء على المستويين الاجتماعي والسياسي؛ فالنظام الأبوي الذي يتأسس عليه المجتمع الصومالي يتولد عنه التسلط من جانب الأب أو زعيم القبلية

[1] تعد مدينة ميركا العاصمة الثانية بعد مقديشو، وهي مدينة ساحلية وميناء صومالي.

أو الحاكم، والرضوخ من جانب الابن أو أفراد القبيلة أو الشعب (رأفت، 1993، 23)، وتعتبر النساء قاصرات قانونيًا ومواطنات من الدرجة الثانية، لا يسمح لهن بالوصول إلى السلطة السياسية أو الموارد الاقتصادية. ومع بداية الحرب الأهلية وارتداد المجتمع الصومالي إلى الحالة العشائرية، الخارجة عن سلطة الدولة، وانعدام الأمن والسعي نحو الهيمنة القبلية، وجدت العديد من النساء أنفسهن في قلب النزاع خاصةً حال تعدد انتماءاتها العشائرية "انتماء المرأة لعشيرة والدها وعشيرة وزوجها وأطفالها"، كما استخدمت أطراف النزاع المختلفة العنف ضد المرأة بشكل منهجي وتم استخدام الاغتصاب كسلاح لإذلال الخصوم (Ingiriis, Hoehne, 2013, 318–319).

ذلك فضلًا عن التعامل مع الفتيات على أنهن "سلع" يتم تداولها من قبل أقاربهن الذكور مقابل المال أو الأبقار، وانتشار الختان بأنماطه المختلفة (تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث)، حيث أظهر المسح الصحي والديمغرافي للصومال (SHDS) أن 99% من الصوماليات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا قد تعرضن للختان بما له من تداعيات جسدية ونفسية على المدى القريب والبعيد (Federal Republic of Somalia, 2020, 30)، كما تشهد الصومال واحدة من أدنى معدلات التحاق الفتيا بالمدارس حيث تفضل الأسر في ظل هذه الأوضاع تعليم الذكور، وحسب تقدير منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة فإن الصوماليات اللواتي يكتبن ويقرأن لا يتجاوزن نسبة 25,8%، كما تصنف الأمم المتحدة الصومال ضمن أدنى أربع دول في العالم من حيث المساواة بين الجنسين (UN Women, 2022).

2. التهديدات الأمنية

مع طول أمد الصراع، وسيطرة القبلية، وعدم رغبة رجال القبائل في جلوس المرأة على مقاعد العشيرة في البرلمان، إضافةً إلى تصاعد سطوة الجماعات المتشددة، تصاعدت التهديدات الأمنية التي تواجهها المرأة الصومالية؛ لتصل حدتها إلى تفجير انتحاري، في مارس 2022، في مقر انتخاب مقعد النائبة "منى أحلا"، رئيسة مكتب السياسة والجندر في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، في مدينة بلدوين عاصمة إقليم هيران، راح ضحيته العشرات من عشيرتها، إلى جانب النائبة المعارضة آمنة محمد عبدي التي فازت بمقعدها الأول في البرلمان عام 2012 وكان عمرها آنذاك 24 عامًا، وكانت واحدة من النساء القلائل اللواتي لهن شعبية كبيرة، وكان لديها نشاط في مواجهة الفساد ومحاولة إعادة بناء البلاد (The Guardian, 2022).

ورغم الحملات النسوية التي شهدتها الصومال لرفع حصة المرأة في البرلمان إلى 30%، تراجعت نسبة تمثيل المرأة في مجلسي البرلمان الصومالي إلى ما دون الـ20%، إذ فقدت نائبات كثر مقاعدهن في مجلس الشعب، وكان من المتوقع أن تكون حصة الصوماليات 82 مقعدًا من أصل 275، لكن لم تتجاوز حصتهن 51 مقعدًا غير محققة النسبة المرجوة، وحازت النساء 14 مقعدًا في مجلس الشيوخ من أصل 54 مقعدًا (Deutsche Welle, 2022)، ذلك فضلًا عن غياب المرأة داخل النظام القضائي؛ فمن بين 295 قاضيًا توجد قاضيتان فقط (UN Women, 2022)، كما لم تحرز المرأة أي مقعد في البرلمان في الانتخابات النيابية التي جرت في أرض الصومال، ما يعكس تفاوت الفرص بين الجنسين في الحياة السياسية في عموم الصومال.

شكل رقم (2): نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب الصومالي (2022-2026)

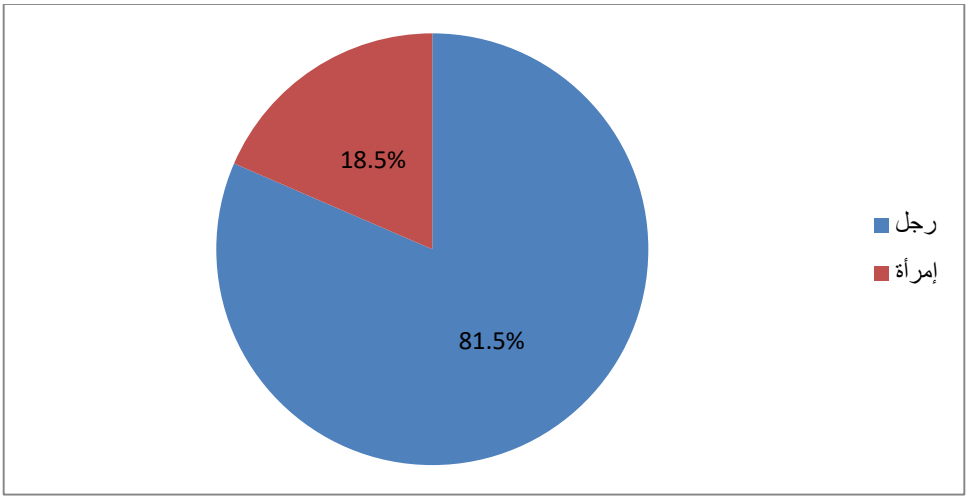

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة استنادًا إلى البيانات الواردة في:

Deutsche Welle (2022), Somalia: women struggle to make their voices heard in politics, 5 April, available at: https://www.dw.com/en/somalia-women-struggle-to-make-their-voices-heard-in-politics/a-61356644 (Accessed on 12 August 2022).

وفي ضوء هذه التحديات، شهدت البلاد انتكاسة حقيقية في المساحة المسموح للمرأة التحرك بداخلها، وما زال الصومال يعاني تردي الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، ورغم محاولات احتواء الموقف وتسوية الصراعات، إلا أنها ما زالت تشهد تصعيدًا بين الحين والآخر، وفي سياق كهذا تعاني المرأة تهميشًا متزايدًا على مختلف الأصعدة.

نتائج الدراسة

تشير الدراسات إلى أن دور المرأة في بناء السلام قديم قدم تجربتها مع العنف متجاوزًا الثقافات والانقسامات السياسية والحدود الجغرافية، ورغم اختلاف سياقات وخبرات النساء المرتبطة بالصراع وما بعد الصراع، فقد لعبت –ولا تزال– أدوارًا حاسمة في بناء الدولة والأمة، وفي ذات الاتجاه، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إجمالها في:

1. يمكن تعريف "التعافي بعد الصراع" بأنه العملية التي يتم بمقتضاها خلق بيئة سلمية تحول دون تجدد اندلاع الصراع مجددًا، وتتحدد درجة تعافي مجتمع ما بابتعاده عن جوانب الخلل التي سادت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل، وفي أثناء الصراع، بما يعني أن التعافي لا يهدف إلى العودة إلى حالة ما قبل الصراع، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية من فقر وقمع واستبداد وإقصاء للآخر وغيرها، فهي العوامل المؤججة للصراع بالأساس، كما أن استدعاء الماضي وإن كان يحفل باستقرار سياسي، فإنه يكون قابلًا للانكشاف وعودة العنف مجددًا.
2. رغم ما اضطلعت به النساء من أدوار مختلفة ساهمت في تعافي الدول في أعقاب الصراعات، فطالما اعتُبر الرجال الجهات الفاعلة الوحيدة المعنية بالصراعات وحلها، وما زال الطريق طويلًا أمام تحقيق توصيات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي تهدف إلى تحقيق مشاركة المرأة الكاملة والهادفة والمتساوية مع الرجل في عمليات السلام، وتعتبر مشاركة المرأة في إحلال السلام وفي عمليات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها التزامًا سياسيًا غير قابل للتفاوض (United Nations, 2000b).
3. ارتبطت عوامل نجاح التعافي بالوعي بالنوع الاجتماعي والحساسية الثقافية، وإدماج النساء في عمليات السلام، وتمكين المرأة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فيما مثلت سيطرة النظام الأبوي، وتدهور الأوضاع الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي أبرز عوامل الإخفاق، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

أ. نجحت رواندا في وقت قياسي في التعافي في أعقاب الإبادة الجماعية، حيث صعدت كقوة اقتصادية إقليمية، لعبت النساء فيها أدوارًا أساسية في بناء السلام وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتم تخصيص 30% على الأقل من المناصب الرسمية للنساء في جميع هيئات الدولة وعلى جميع المستويات، ولديها الآن أعلى نسبة تمثيل للمرأة في البرلمان بأكثر من

61%، كما وصلت رواندا إلى قائمة الدول الـ10 الأسرع نموًا على المستوى الاقتصادي بنسبة سنوية 8%، وأصبحت رابع أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إذ تعد القوة الرواندية المشاركة في هذه العمليات 6550 عنصرًا (Nkusi, 2019).

ب. وفي الصومال، ومنذ الارتداد إلى الحالة القبلية وسيطرة النظام الأبوي، تم استبعاد النساء على المستويين الاجتماعي والسياسي، وصُنفت الصومال ضمن أدنى أربع دول في العالم من حيث المساواة بين الجنسين، كما تدهورت الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية ووصلت البلاد لأدنى مؤشرات التنمية في العالم، وتراجع الدور المسموح للمرأة القيام به على مستوى الخدمة المجتمعية وأصبحت شبه غائبة عن المناصب العامة، تمارس أعمالاً تقليدية تكرس الأدوار النمطية التي فرضتها السلطة الأبوية والعادات والتقاليد.

4. دون إنكار وجود عوامل أخرى مؤثرة، يظهر التحليل أن إدماج المرأة في عمليات السلام ضرورة استراتيجية لتحقيق سلام أكثر استدامة، حيث أثبتت التجربة الصومالية أن استبعاد المرأة يقوض جهود تعزيز استدامة السلام، بينما عززت مشاركة المرأة الرواندية فرص تحقيق السلام والتنمية، بما يجعل تمكين النساء ومنحهن مزيدًا من الفرص ضرورة باعتبارهن مواطنات وشريكات في المجتمع يؤثرن كما يتأثرن، ولديهن قدرات تمكنهم من الإسهام بشكل مختلف في الاستجابة للأزمات، وكذلك لضمان أن تشمل الدساتير والأحكام القانونية والآليات والمؤسسات المحلية والدولية اهتمامات المرأة واحتياجاتها وتطلعاتها، وأخيرًا تقول ميشيل باشليت [1] "أينما وجد نزاع فالمرأة يجب أن تكون جزءًا من الحل" (United Nations, 2012).

5. أخيرًا وفي ضوء ما سبق، تتفتح الدراسة الباب لمزيد من الدراسات المستقبلية حول الإشكاليات المرتبطة بتمكين النساء في دول الجنوب ارتباطًا بواقعه الثقافي والاجتماعي والسياسي، ووضع القضية في إطار أوسع بربطها بمدى ملاءمة المنظورات الغربية لتفسير قضايا دول الجنوب، حيث تعتبر الأولى وليدة السياق الجغرافي والتاريخي الذي نشأت فيه فضلًا عن إدراكات المنظرين وخبرتهم، وبالتالي عدم صلاحيتها للتطبيق بشكل كامل على مستوى العالم، أو بمعنى آخر عدم ملاءمتها لتفسير سلوك غالبية أعضاء النظام الدولي.

(1) مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأول إمرأة تتولى رئاسة جمهورية شيلي وتم انتخابها مرتين (2006-2010 و2014-2018)، وكذلك أول امرأة تتقلد منصب وزير الدفاع في شيلي وفي أمريكا اللاتينية (2000-2002).

قائمة المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية

1. ابتسام، طليس (2020)، "إعادة الإعمار: دراسة في طبيعة المفهوم"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية (الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة، المجلد 3، العدد 3.
2. أبو ليلة، سعاد محمود (2018)، "الدروس المستفادة من خبرات الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام"، بدائل: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 27.
3. الصائغ، بان غانم (2009)، "الحرب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية"، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، كلية التربية، مجلد 16، عدد 1.
4. جمال الدين، يسرية موسى (2020)، "الجذور التاريخية والسياسية والاقتصادية للنزاع الإثني في رواندا والنتائج التي ترتبت عليه"، مجلة القلزم العلمية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر.
5. حسن، حمدي عبد الرحمن (2016)، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، قراءات أفريقية.
6. حسن، حمدي عبد الرحمن (2020)، الدولة المستحيلة في أفريقيا: مسارات متناقضة، الآن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
7. خفاجة، رانيا حسين (2017)، "الخبرة الأفريقية في إعادة الإعمار والتنمية في أعقاب انتهاء الصراعات: رؤية تقييمية"، ورقة بحثية مقدمة إلى ورشة عمل المنظومة الأفريقية لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع وعلاقتها بالسياق الأممي لبناء واستدامة السلام، مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام.
8. خفاجة، رانيا حسين (2018)، "إطار تفسيري لتعافي الدول بعد الصراعات العنيفة"، في د. خالد حنفي علي (محرر)، "تعافي الدول بعد الصراعات العنيفة: المداخل– الأولويات– الإشكاليات"، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، المجلد 53، العدد 213.
9. رأفت، إجلال (1993)، "الأزمة الصومالية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 16، عدد 173.
10. عبد الفتاح، سمير إبراهيم (2018)، "بعثة الأمم المتحدة وموقفها من الإبادة الجماعية في رواندا"، مجلة المؤرخ المصري، جامعة القاهرة، كلية الآداب.
11. علي، خالد حنفي (2018)، "التعافي الفعال بين مرونة الداخل وحساسية الخارج"، في د. خالد حنفي علي (محرر)، "تعافي الدول بعد الصراعات العنيفة: المداخل– الألويات– الإشكاليات"، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، المجلد 53، العدد 213.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية

1. Alaga, Ecoma (2010), "Challenges for Women in Peacebuilding in West Africa", Policy Brief, Africa Institute of South Africa, No. 18.
2. Alexander Laban Hinton, et al. (eds.) (2009), Genocide: Truth, Memory, and Representation, Duke University Press.
3. Bailey, Sarah, et al. (2009), "Early recovery: an overview of policy debates and operational challenges", HPG Working Paper, available at: https://www.humanitarianlibrary.org/resource/early-recovery-overview-policy-debates-and-operational-challenges-0 (Accessed on 26 June, 2022).
4. Bailey, Sarah, Sara Pavanello (2009), "Untangling Early Recovery", HPG Briefing Paper, Overseas Development Institute, No. 38, available at: https://gsdrc.org/document-library/untangling-early-recovery/ (Accessed on 26 June, 2022),
5. Barakat, Sultan, Steven A.Zyck (2009), "The Evolution of Post-conflict Recovery", Third World Quarterly (London: Taylor & Francis Ltd, Vol. 30, No 6.
6. Bray, John (2005), "International companies and post-conflict reconstruction: cross-sectoral comparisons", Social Development papers, N.22, available at: https://www.international-alert.org/wp-content/uploads/2021/09/Economy-Companies-Post-Conflict-Reconstruction-EN-2005.pdf (Accessed on 29 September 2022).
7. Central Intelligence Agency (2021), The World Factbook, available at: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/rwanda/ (Accessed on 12 July, 2022).
8. Clark, Phil, Zachary D. Kaufman (eds.) (2009), After Genocide: Transitional Justice, Post-Conflict Reconstruction and Reconciliation in Rwanda and Beyond, Columbia University Press.
9. Deutsche Welle (2022), "Somalia: Women struggle to make their voices heard in politics", 5 April, available at: https://www.dw.com/en/somalia-women-struggle-to-make-their-voices-heard-in-politics/a-61356644 (Accessed on 12 August 2022).
10. Emirbayer, Mustafa, Ann Mische (1998), "What Is Agency?" American Journal of Sociology, Vol. 103, No. 4.
11. Farah, Ibrahim, Abdirashid Hussein, Jeremy Lind (2002), "Deegaan, Politics and War in Somalia", in: Jeremy Lind, Kathryn Sturman (eds.), Scarcity and Surfeit: The Ecology of Africa's Conflicts, African Centre for Technology Studies.
12. Federal Republic of Somalia (2020), The Somali Health and Demographic Survey (SHDS).
13. Galtung, Johan (1976), "Three approaches to peace: Peacekeeping, peacemaking, and peacebuilding", In Johan Galtung (Ed.), Peace, war and defense: Essays in peace research, Christian Ejlers, Vol. II.
14. Ghali, Boutros (1992), Report of the Secretary General: An agenda for peace: Preventive diplomacy, peacemaking and peacekeeping, available at: https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/47/277 (Accessed on 25 June 2022).

15. Hitlin, Steven, Glen H. Elder (2007), "Time, Self, and the Curiously Abstract Concept of Agency" Sociological Theory, American Sociological Association, Vol 25, N.2.
16. Hudson, Heidi (2009), "Peacebuilding through a Gender Lens and the Challenges of Implementation in Rwanda and Côte d'Ivoire", Security Studies, Routledge, 18:2.
17. Huyse, Luc (2008), "Introduction: tradition-based approaches in peacemaking, transitional justice and reconciliation policies", in: Luc Huyse, Mark Salter (eds.), Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict: Learning from African Experiences, International IDEA.
18. Ingelaere, Bert (2008), "The Gacaca Courts in Rwanda", in: Luc Huyse, Mark Salter (eds.), Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict: Learning from African Experiences, International IDEA.
19. Ingiriis, Mohamed H., Markus V. Hoehne (2013), "The impact of civil war and state collapse on the roles of Somali women: A blessing in disguise", Journal of Eastern African Studies, Routledge, Vol. 7, No. 2.
20. Issifu, Abdul Karim (2015), "The Role of African Women in Post-Conflict Peacebuilding: The Case of Rwanda", The Journal of Pan African Studies, Vol.8, No.9.
21. Jama, Faiza (2010), "Somali women and peacebuilding", in: Mark Bradbury and Sally Healy (eds.), "Whose peace is it anyway? Connecting Somali and international peacemaking", Accord, Conciliation Resources, ISSUE 21.
22. Kaya, Gozde (2015), "A New Era in peacekeeping for the United Nations: Leaving traditional peacekeeping behind", Journal of Economics and Management, University of Economics in Katowice, Vol. 20.
23. Lambourne, Wendy (2009), "Transitional Justice and Peacebuilding after Mass Violence", International Journal of Transitional Justice, Oxford University Press, Vol. 3, Issue 1.
24. Lerche, Charles O. (2000), "Truth Commissions and National Reconciliation: Some Reflections on Theory and Practice", Peace and Conflict Studies, Nova Southeastern University Works, Vol. 7, No. 1.
25. Luling, Virginia (1971), The social structure of southern Somali tribes, Doctoral Thesis, University of London.
26. Maier, Rolf (2010), "Early Recovery in Post-Conflict Countries: A Conceptual Study", Clingendael, Netherlands Institute of International Relations, available at: https://goo.gl/Cnv9BT (Accessed on 30 June 2022).
27. Michaelson, Marc (1993), "Somalia: The Painful Road to Reconciliation", Africa Today, Indiana University Press, 40, No. 2.
28. Ministry of Gender and Family Promotion "MIGEPROF" (2022), available at https://www.migeprof.gov.rw/about (Accessed on 6 August, 2022).
29. Mitchell, Christopher (2005), "Conflict, Social Change and Conflict Resolution: An Enquiry, Berghof Handbook for Conflict Transformation, Berlin, 2005, available at: https://berghof-foundation.org/library/social-change-and-conflict-transformation (Accessed on 22 June 2022).
30. Mutamba, John, Jeanne Izabiliza (2005), "The Role of Women in Reconciliation and Peace Building in Rwanda: Ten Years after Genocide 1994-2004 ", The National Unity and Reconciliation Commission (Nurc), available

at:https://repositories.lib.utexas.edu/bitstream/handle/2152/4786/3871.pdf%3Bsequence=1 (Accessed on 15 July 2022).

31. Mutisi, Martha (2014), "Addressing ethno-political conflicts through the concept of Abanyarwanda: a case of 'ethnic amnesia' in Rwanda", in: Sylvester B. Maphosa, Laura DeLuca, Alphonse Keasley (eds.), Building Peace from Within, Africa institute of South Africa.
32. Ndegwa, Stephen (2001), "Peace Building among Northeastern Pastoralists in Kenya: The Wajir Peace and Development Committee", Greater Horn of Africa Peace Building Project, Management Systems International.
33. Nkusi, Alphonse (2019), "The Rwandan miracle", The UNESCO Courier, available at: https://en.unesco.org/courier/2019-2/rwandan-miracle (Accessed on 25 August 2022).
34. Noma, Emiko, Dee Aker and Jennifer Freeman (2012), "Heeding Women's Voices: Breaking Cycles of Conflict and Deepening the Concept of Peacebuilding", Journal of Peacebuilding and Development, Routledge, Vol. 7, No. 1.
35. Parliament of the Republic of Rwanda (2022), Women representation, available at: https://www.parliament.gov.rw/women-representation (Accessed on 6 August, 2022).
36. Rettig, Max (2008), "Gacaca: Truth, Justice, and Reconciliation in Postconflict Rwanda?", **African Studies Review**, Cambridge University Press, Vol. 51, Issue 3.
37. Shepherd, Laura J. (2016), "Victims of violence or agents of change? Representations of women in UN peace-building discourse", Peace-building, Taylor & Francis Ltd, Vol. 4, No 2.
38. Stahn, Carsten (2010), The Law and Practice of International Administration: Versailles to Iraq and Beyond, Cambridge University Press, available at: https://www.cambridge.org/core/books/law-and-practice-of-international-territorial-administration/9B52ADAF36133D7400BFB48BC4E97845 (Accessed on 29 September 2022).
39. Studdard, Kaysie (2004), "War Economies in a Regional Context: Overcoming the Challenges of Transformation", IPA Policy report, International Peace Academy, 2004, available at: https://www.ipinst.org/2004/03/war-economies-in-a-regional-context-overcoming-the-challenges-of-transformation
40. The Guardian (2022), "Female opposition MP among dozens killed in Somalia bombings", 24 March, available at: https://www.theguardian.com/global-development/2022/mar/24/female-opposition-mp-among-dozens-killed-in-somalia-bombings (Accessed on 12 August 2022).
41. UN Women (2018), Revisiting Rwanda five years after record-breaking parliamentary elections, available at: https://www.unwomen.org/en/news/stories/2018/8/feature-rwanda-women-in-parliament (Accessed on 5 September 2022).
42. UN Women (2022), Eastern and Southern Africa, Somalia, available at: https://africa.unwomen.org/en/where-we-are/eastern-and-southern-africa/somalia (Accessed on 10 August 2022).
43. United Nations (2000a), Security Council, Report of the Panel on United Nations Peace Operations, 21 August.

44. United Nations (2000b), Security Council, Resolution 1325 on women and peace and security, available at: https://www.un.org/ruleoflaw/blog/document/security-council-resolution-1325-2000-on-women-and-peace-and-security (Accessed on 1 August 2022).
45. United Nations (2012), Security Council, 6877th Meeting, "Wherever There Is Conflict, women Must Be Part of the Solution", available at: https://press.un.org/en/2012/sc10840.doc.htm (Accessed on 20 August 2022).
46. United Nations Development Programme UNDP (2008), Cluster Working Group on Early Recovery (CWGER), "Guidance Note on Early Recovery", Bureau for Crisis Prevention and Recovery, Geneva, 2008, available at: https://www.undp.org/publications/guidance-note-early-recovery-cwger-april-2008 (Accessed on 4 August, 2022).
47. United Nations PeaceKeeping (2020), "Past Peace Operations", available at: https://peacekeeping.un.org/en/past-peacekeeping-operations (Accessed on 28 September 2022).
48. Väyrynen, Raimo (1991), "To settle or to transform? Perspectives on the resolution of national and international conflicts", in: Raimo Väyrynen (ed.), New Directions in Conflict Theory: Conflict Resolution and Conflict Transformation, Sage Publications.